

23 فبراير 2017



المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

22 س م

من وزير العدل والحريات
إلى السادة
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية
الرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإداريتين
رؤساء المحاكم الابتدائية
رؤساء المحاكم التجارية
رؤساء المحاكم الإدارية

الموضوع: حول البت في القضايا القديمة.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، فكما لا يخفى عليكم فإن البت في القضايا المعروضة على المحاكم داخل آجال معقولة شرط أساسي من شروط المحاكمة العادلة باعتبار ما نص عليه الفصل 120 من الدستور، حيث أكد على أن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة، وفي حكم يصدر داخل أجل معقول، وهو ما نصت عليه كذلك جل الدساتير والتشريعات المقارنة باعتباره معيارا من المعايير التي تقاس بها نجاعة الأنظمة القضائية.

وإذ أنه في هذا الإطار بالمجهودات المبذولة من طرف السادة المسؤولين القضائيين والمستشارين والقضاة العاملين بمختلف محاكم المملكة، بالنظر إلى الإحصائيات الإيجابية المسجلة في هذا الباب، إلا أن الملاحظ أن ملفات قديمة مازالت تثقل سجلات المحاكم ويتأخر معها البت في النزاعات بين الأطراف مما يؤثر على نوعية الأداء القضائي الذي ينبغي أن تشمل نجاعته كافة الملفات من حيث البت في آجال معقولة.

لذلك، نطلب منكم العمل على مضاعفة الجهود وتعبئة كافة الموارد من أجل تحقيق الهدف المنشود، وذلك بالبت في الملفات المسجلة إلى غاية نهاية سنة 2013 قبل متم شهر يونيو 2017، والملفات المسجلة سنة 2014 قبل نهاية شهر دجنبر 2017، والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد